



Distr.: General
27 August 2026
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة والستون

أنطاليا، 9-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية
المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

الدورة الخامسة والستون

أنطاليا، 9-14 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة
بالزراعة والأمن الغذائي

**التقدم المحرز والتحديات والفرص فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول
إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، بما
في ذلك تبادل أفضل الممارسات**

تقرير الأمانة عن حلقة العمل

موجز

عُقدت حلقة العمل الثانية أثناء الدورة في إطار عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي عن موضوع التقدم المحرز والتحديات والفرص فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، خلال الدورة الرابعة والستين لكل من الهيئتين الفرعيتين. وقد عُقدت حلقة العمل في شكل هجين تيسيراً للمشاركة حضورياً وافتراضياً. وعرض ممثلو الأطراف، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وكيانات تشغيل الآلية المالية وكيانات التمويل الأخرى، والمنظمات المشاركة بصفة مراقب وجهات نظر ذات صلة بموضوع حلقة العمل. وتبادلوا آراءهم بشأن التحديات المعترضة في تحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل التنفيذ وبشأن الممارسات الفضلى الكفيلة بمعالجة هذه التحديات خلال جلسة عُقدت في شكل مقهى عالمي. وبالإضافة إلى ذلك، خُصص خلال حلقة العمل وقت لتمكين المشاركين من التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية والمعلومات الأساسية

- 1- طلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف) في دورته 27 إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية (هيئة المشورة) والهيئة الفرعية للتنفيذ (هيئة التنفيذ) إنشاء عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، الذي يمتد لفترة أربع سنوات، بما يشمل تنفيذ نتائج عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة والأنشطة السابقة التي تناولت المسائل المتعلقة بالزراعة⁽¹⁾، فضلاً عن المواضيع المقبلة، مسلماً بأن الحلول ينبغي أن تكون محددة السياق وأن تراعي الظروف الوطنية، وأن يتوخى العمل المشترك تحقيق مجموعة أهداف⁽²⁾.
- 2- وتتضمن خريطة طريق العمل المشترك⁽³⁾ حلقتي عمل عُقدتا بالتتابع أثناء الدورتين 62 و64 لكل من الهيئتين الفرعيتين في شكل هجين من أجل تيسير المشاركة الحضورية والافتراضية لممثلي الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وكيانات تشغيل الآلية المالية، وصندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نمواً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، والمراقبين⁽⁴⁾. وطلبت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، إلى الأمانة تخصيص وقت خلال حلقتي العمل للتنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك⁽⁵⁾.
- 3- وبالإضافة إلى ذلك، دعت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، الأطراف والمراقبين إلى إبداء آرائهم بشأن موضوع كل حلقة من حلقتي العمل⁽⁶⁾، وموضوع حلقة العمل الثانية، على نحو ما ورد في خريطة الطريق، هو التقدم المحرز والتحديات والفرص فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، طلبت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، إلى الأمانة أن تُعد تقريراً عن كل حلقة من حلقتي العمل كي تنظر فيه كل هيئة من الهيئتين الفرعيتين في دورتها التي تلي حلقة العمل المعنية⁽⁷⁾.
- 4- ودعت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 62 لكل منهما، المنظمات الدولية المعنية إلى المشاركة في حلقة العمل الثانية، وطلبتا إلى الأمانة أن تصممها بحيث تكون تفاعلية وتتضمن أشكالاً مثل المقهى العالمي والجلسات الفرعية، وأن تحرص على تخصيص وقت كافٍ لتبادل الآراء والتفاعل بين المشاركين، وأن تنظم الوقت المخصص للتنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك بطريقة تيسر تبادل أفضل الممارسات المتصلة بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي من أجل إقامة روابط متبادلة وأوجه تآزر وتعاون وشراكات تُستخدم في تنفيذ أهداف عمل شرم الشيخ المشترك تنفيذاً فعالاً⁽⁸⁾.

(1) انظر الوثائق: FCCC/SBSTA/2014/INF.2، FCCC/SBSTA/2015/INF.6، FCCC/SBSTA/2015/INF.7،

FCCC/SBSTA/2016/INF.5 وFCCC/SBSTA/2016/INF.6.

(2) المقرر 3/أ-27، الفقرة 14.

(3) ترد في المرفق الثاني لكل من الوثيقتين FCCC/SBSTA/2024/7 وFCCC/SBI/2024/13.

(4) عملاً بالمقرر 3/أ-27، الفقرة 15(ب).

(5) FCCC/SBSTA/2024/7، الفقرة 109، وFCCC/SBI/2024/13، الفقرة 56.

(6) المساهمات المقدمة في حلقتي العمل متاحة في: <https://submissions.unfccc.int/> (اكتب "agriculture" في حقل البحث).

(7) FCCC/SBSTA/2024/7، الفقرتان 113 و114؛ وFCCC/SBI/2024/13، الفقرتان 60 و61.

(8) FCCC/SBI/2025/11، الفقرات 69-71، وFCCC/SBSTA/2025/4، الفقرات 107-109.

باء - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئتان الفرعيتان

- 5- قد ترغب الهيئتان الفرعيتان في النظر في هذا التقرير بهدف إعداد تقريرهما إلى الدورة 31 لمؤتمر الأطراف عن التقدم المحرز في العمل المشترك ونتائجه.

ثانياً - الإجراءات

- 6- نظمت الأمانة حلقة العمل الثانية أثناء الدورة في إطار عمل شرم الشيخ المشترك، في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/يونيه 2026، خلال الدورة 64 لكل من الهيئتين الفرعيتين، وعُقدت حلقة العمل في شكل هجين تيسيراً للمشاركة حضورياً وافتراضياً. وكانت المشاركة مفتوحة أمام جميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورة.

- 7- وأدلت رئيسة هيئة التنفيذ، جوليا غاردينر، بملاحظات افتتاحية وشرحت بالتفصيل ولاية حلقة العمل. ودعت أوناماي جوردون (دومينيكا) وكلوديا هايديك (ألمانيا) إلى أن تتشارك في تيسير حلقة العمل. وأدلت نائبة رئيس هيئة المشورة، كارول فرانكو، بملاحظات ختامية.

- 8- وتألفت حلقة العمل من الجلسات التالية:

- (أ) العرض الرئيسي؛
- (ب) العروض المقدمة من الأطراف؛
- (ج) العروض المقدمة من الفئات المشاركة بصفة مراقب؛
- (د) حلقة نقاش لعرض وجهات نظر المنظمات الدولية، وعرض مقدم من الصندوق الأخضر للمناخ؛
- (هـ) جلسة مقهى عالمي لتيسير تبادل آراء نقاعي، مع الاسترشاد بآراء الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، والجهات الممولة والكيانات الأخرى، والمنظمات المراقبة؛
- (و) تقديم تقرير إلى الجلسة العامة عن المناقشات التي دارت في جلسة المقهى العالمي؛
- (ز) مناقشة عامة: تبادل الآراء في أعقاب العروض التقديمية وتقديم تقرير إلى الجلسة العامة؛
- (ح) وقت مخصص للتنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك.

- 9- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن حلقة العمل، بما في ذلك المذكرة المفاهيمية وجدول الأعمال والوثائق الشبكية والعروض والبيانات، في الموقع الشبكي لاتفاقية المناخ⁽⁹⁾.

ثالثاً - موجز العروض

- 10- دُعي الأطراف وممثلو الفئات المشاركة بصفة مراقب والمنظمات الدولية والصندوق الأخضر للمناخ إلى الإجابة في عروضهم عن الأسئلة الإرشادية التالية:

(9) <https://unfccc.int/event/workshop-on-identifying-needs-and-accessing-means-of-implementation-agriculture-food-security>

- (أ) ما هي خبرتك في تحديد الاحتياجات و/أو الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي؟
- (ب) ما هو تقييمك للتقدم المحرز والتحديات والفرص فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول أو توفير سبل الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي؟
- (ج) هل هناك أي ممارسات فضلى تتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي ترغب في مشاركتها؟

ألف - العرض الرئيسي

11- تضمن العرض الرئيسي، الذي قدمته ليفا كاغوريان، الخبيرة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، لمحة عامة عن موضوع حلقة العمل. وأكدت الخبيرة أن الركائز الثلاث لوسائل التنفيذ بموجب الاتفاقية واتفاقية باريس (أي التمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات) تعزز بعضها بعضاً، ويجب أن تدعمها حوكمة موثوقة ومشاركة شاملة من جانب أصحاب المصلحة وأن تستند إلى البيانات والمعلومات العلمية⁽¹⁰⁾. وشددت على ضرورة تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي بطريقة تراعي السياق، وتعكس الظروف الوطنية، وتعترف بالمزارعين باعتبارهم من أهم عوامل التغيير. واستناداً إلى تقرير صدر عن الفاو في عام 2025، أشارت إلى أن التمويل الإنمائي المرتبط بالمناخ والمخصص للأغذية الزراعية لا يزال غير كافٍ، إذ انخفضت حصة هذا التمويل من إجمالي التمويل الإنمائي المرتبط بالمناخ من 47 في المائة في عام 2000 إلى 19 في المائة في عام 2023⁽¹¹⁾. وأوضحت أيضاً أن هذه الفجوة المستمرة في التمويل الإنمائي المرتبط بالمناخ والمخصص للأغذية الزراعية تفاقمها الثغرات في التخطيط والبيانات التي تحول دون اتخاذ الإجراءات ذات الصلة، مشيرة إلى أن 37 في المائة فقط من المساهمات المحددة وطنياً المقدمة بنهاية عام 2023 تحدد احتياجات تمويل قطاع الأغذية الزراعية كمياً، على الرغم من مساهمة هذا القطاع الكبيرة في الانبعاثات العالمية وفي التكيف وفي نتائج الأمن الغذائي.

12- ثم سلطت الخبيرة الضوء على الحواجز المرتبطة بتطوير التكنولوجيا ونقلها، والتقدم المحرز في تطبيق التكنولوجيا على نظم الأغذية الزراعية. وذكرت أن الزراعة لا تزال قطاعاً ذا أولوية بالنسبة للبلدان النامية الأطراف، حيث حددت 87 في المائة من البلدان التي قدمت تقييماً للاحتياجات التكنولوجية حتى آب/أغسطس 2019 الزراعة والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي باعتبارها من مجالات التكيف ذات الأولوية⁽¹²⁾، لكنها أشارت إلى أن الأخذ بتكنولوجيا المناخ لا يزال محدوداً ويعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي. وتشمل المعوقات الرئيسية التي تحول دون الأخذ بتكنولوجيا المناخ عدم كفاية التمويل، وارتفاع التكاليف الأولية للتكنولوجيا، وضعف الأطر السياساتية والتنظيمية، والاعتراف المحدود باحتياجات سلاسل القيمة، وضعف الروابط بين المؤسسات المالية والجهات الفاعلة في قطاع الأغذية الزراعية. وشددت على أهمية تعزيز إدماج الاحتياجات التكنولوجية في المساهمات المحددة وطنياً وفي تقيييمات الاحتياجات التكنولوجية، وتحسين سبل الحصول على التمويل، وتعزيز التنسيق بين الأنشطة المتعلقة بالمناخ والسياسات المعمول بها في قطاع الأغذية الزراعية، وتشجيع اتباع نهج مراعية لمنظور النوع الاجتماعي

(10) للاطلاع على التعاريف والمراجع انظر <https://unfccc.int/documents/658561>.

(11) Galbiati GM, Caputo I, Brierley I, et al. 2025. *Climate-related development finance to agrifood*

systems – Global and regional trends. FAO. <https://doi.org/10.4060/cd7500en> متاح في

(12) انظر الوثيقة FCCC/SBI/2020/INF.1.

وشاملة اجتماعياً. وأشارت أيضاً إلى الإدارة المستدامة للأراضي، والممارسات التي تكفل الصمود أمام تغير المناخ، والحد من الفاقد والمُهدر من الأغذية، كأمثلة للتدخلات الفعالة. واختتمت عرضها بالتشديد على أهمية سد ثغرات الدعم المالي وفي مجالي تطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات من خلال إقامة شراكات أقوى تهدف إلى تسريع وتيرة الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

13- وفي أعقاب العرض، طلب عدد من المشاركين توضيحاً بشأن نطاق مصطلح «نظم الأغذية الزراعية»، مؤكدين على ضرورة التمييز بين البيانات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والبيانات المصنفة عن نظم الأغذية الزراعية، ومشددين على أهمية الحصول على قدر أكبر من المعلومات المصنفة عن الاستثمارات في الإجراءات المناخية في مجال الزراعة والانبعاثات الصادرة عن هذا القطاع. وأجابت الخبيرة موضحة أن النظم الزراعية الغذائية، وفقاً للتعريف الفاو، تشمل سلسلة القيمة الغذائية بأكملها، بدءاً من إنتاج الأغذية وانتهاء باستهلاكها وإدارة النفايات الناتجة عنها⁽¹³⁾.

باء - العروض المقدمة من الأطراف

14- أكد ممثل غانا، متكلماً باسم المجموعة الأفريقية، أن صغار المزارعين ورعاة الماشية شديدي التأثير بتغير المناخ، وأن عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة وعمل شرم الشيخ المشترك سلطا الضوء على احتياجاتهم المحددة السياق. وأكد أيضاً أن وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي تُوفّر بحجم غير كاف وبسرعة غير كافية وتخضع لشروط تقييدية للغاية، مما لا يسمح بتلبية الاحتياجات ذات الصلة وبناء قدرة قطاع الزراعة على الصمود وتعزيز الأمن الغذائي. وأشار إلى أن البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ المشترك⁽¹⁴⁾ أفسحت مجالاً لتعزيز فرص تنفيذ تلك الإجراءات، واختتم كلمته بالتأكيد على أنه بات يتعين على الأطراف والكيانات المالية والهيئات المختصة أن تهيئ الظروف المواتية اللازمة لمواءمة التمويل المناخي الدولي مع الواقع الزراعي المحلي من أجل تيسير تقديم الدعم الملموس والعمل المنحى.

15- وأكد ممثل البرازيل أن تحسين فرص الحصول على وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجال الزراعة أمر بالغ الأهمية نظراً لشدة تأثير هذا القطاع بتغير المناخ. وأشار إلى الحصّة المحدودة من التمويل المناخي الدولي المرصودة للزراعة (4 في المائة) ولصغار المزارعين على وجه الخصوص (أقل من 0,3 في المائة). وأشار إلى أن التكيف شرط أساسي للتخفيف الفعال؛ وأكد على الحاجة إلى تمويل طويل الأجل يسهل الحصول عليه، ونظم بيانات أقوى فيما يتصل بالتكيف، وتخطيط يركز على التكيف؛ وشدد على أهمية إدماج الفوائد الاجتماعية وفوائد التنوع البيولوجي الأوسع نطاقاً في الإجراءات المناخية. وقد نوقشت التحديات المتعلقة بنقل التكنولوجيا، والحصول على التمويل المناخي، والتركيز على الكربون في معايير القياس والإبلاغ والتحقق الحالية، كما نوقشت تجربة البرازيل في تنفيذ سياسات زراعية تتضمن أهدافاً تتعلق بالمناخ والاستدامة. وجرى التأكيد على أن التكيف الذي يقوده المجتمع المحلي، والتمويل العام وبشروط ميسرة، والعلم، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، كلها عناصر أساسية لتوسيع نطاق النظم الزراعية القادرة على الصمود والمنخفضة الانبعاثات وتعزيز نتائج الأمن الغذائي.

16- وشدد ممثلو الاتحاد الأوروبي على أهمية التنسيق الداخلي الفعال في تحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وأوضحوا أن التقدم

(13) انظر https://unfccc.int/sites/default/files/resource/FAO-SB64-SJWA-workshop_MoI_clarifications.pdf

للحصول على معلومات أوفى عن الأسئلة والاطلاع على المراجع.

(14) <https://docs.unfccc.int/sharm-el-Sheikh-online-portal>

المحرز في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ يُرصد من خلال الخطط الوطنية للطاقة والمناخ ويُستعرض كل خمس سنوات. وأشاروا إلى أنه بُذلت جهود لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار الخاص في التكنولوجيات المبتكرة لإزالة الكربون، وكذلك في الحلول المستدامة في مجال الزراعة الكربونية، مع التصدي في الوقت ذاته للتمويه الأخضر في إطار لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإزالة الكربون والزراعة الكربونية، وقدموا برنامج ألمانيا لإعادة ترطيب أراضي الخث كمثال لمبادرة تُشارك جميع أصحاب المصلحة. وفي الختام، شددوا على أهمية اتباع نهج لتصميم المنظومات الغذائية يدمج الإنتاج الزراعي المستدام من أجل تحقيق الأهداف المناخية وتعزيز الأمن الغذائي، وشجعوا الأطراف على تعزيز الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية من خلال مساهماتها المحددة وطنياً وخطط تكيفها الوطنية وغيرها من الخطط الوطنية.

17- وأشار ممثل أوغندا، متكلماً باسم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، إلى ما أحرزه بلده من تقدم في تحديد الاحتياجات وتعزيز الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي من خلال وضع استراتيجيات تكيف واستراتيجيات مناخية طويلة الأجل خاصة بكل قطاع، وإجراء تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، وإنشاء إطار وطني للتمويل المتعلق بتغير المناخ. غير أنه شدد على أنه لا تزال هناك تحديات جديّة على الرغم من هذا التقدم، من بينها التحديات الناجمة عن محدودية فرص الحصول على الدعم المالي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، والشروط المعقدة المفروضة للحصول على التمويل المناخي، وتناقص توافر التمويل القائم على المنح، وارتفاع عبء الديون العامة. وأكد أن الفرص تتشأ من تزايد الاعتراف بأهمية الزراعة في إطار الإجراءات المناخية، وتوافر الدعم للإيكولوجيا الزراعية والزراعة الذكية مناخياً، وتفعيل البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ، ودعا إلى تبسيط سبل الحصول على التمويل المناخي وزيادة التمويل المخصص للزراعة والأمن الغذائي، ولا سيما لصغار المزارعين والنساء والشباب والشعوب الأصلية.

18- وأوضحت ممثلة نيوزيلندا أن الزراعة تشكل عنصراً أساسياً في اقتصاد البلد على الرغم من أنها مسؤولة في الوقت ذاته عن أكثر من نصف الانبعاثات الوطنية من غازات الدفيئة. وسلطت الضوء على النهج النظامي الذي تتبعه نيوزيلندا إزاء تغير المناخ، الذي يدمج مراعاة التخفيف والتكيف والإنتاجية والقدرة على الصمود في مجال الزراعة ويستند إلى العلم والتكنولوجيا والبيانات والشراكات والسياسات الداعمة. وشددت على أهمية البحوث المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ في القطاع الزراعي، واتباع نهج موحدة لقياس انبعاثات غازات الدفيئة، والتعاون الدولي في توسيع نطاق التمويل، وإنشاء نظام قائم على القواعد يدعم الابتكار والتجارة في إطار مبادرات من قبيل التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة. وفي الختام، أكدت أن إعادة توجيه الإعانات العامة نحو البحث والتطوير، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوطيد التعاون الدولي، كلها أمور يمكن أن تساعد في النهوض بالإجراءات المناخية في مجال الزراعة، مع دعم الإنتاجية الزراعية والوصول المنصف إلى الحلول على الصعيد العالمي.

جيم - العروض المقدمة من ممثلي الفئات المشاركة بصفة مراقب

19- شدد ممثل عن فئة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأعمال التجارية والصناعة على الدور المهم الذي يضطلع به القطاع الخاص في دعم الإجراءات المناخية على امتداد سلسلة القيمة الزراعية وفي مجال الأمن الغذائي. وأكد أن الحلول المناخية تكون أكثر فعالية عندما تشارك الجهات الفاعلة في تنفيذها منذ البداية، وعندما تكون الإجراءات المناخية جزءاً لا يتجزأ من العلاقات القائمة على امتداد سلسلة القيمة. وأشار إلى أن توسيع نطاق الحلول الحالية ومواءمتها مع الظروف المحلية المتنوعة يمثل تحدياً كبيراً يتطلب استثماراً وابتكاراً وبناء القدرات اللازمة. وأكد على الحاجة إلى تهيئة الظروف التي تجعل الإجراءات

المناخية قابلة للاستثمار فيها وللتطبيق والتطوير، مثل الأطر السياساتية المستقرة والبيئات المواتية التي تمنح الثقة اللازمة للاستثمار الطويل الأجل. وأشار إلى أمثلة من قبيل خفض انبعاثات الميثان في قطاع إنتاج الأرز، والاتفاقيات الدانمركية الخضراء الثلاثية الأطراف، وإطار استدامة الألبان، وخلص إلى أن نطاق الحلول المناخية يتوسع عندما تحقق قيمة واضحة للمزارعين والأعمال التجارية.

20- وشددت ممثلة عن فئة المنظمات غير الحكومية البيئية على ضرورة أن تستجيب وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي لأولويات صغار المزارعين والنساء والمجتمعات المحلية، مؤكدة أن قطاع الزراعة يدعم الأمن الغذائي العالمي وسبل كسب العيش في آن واحد معاً. وشددت على أهمية الإيكولوجيا الزراعية باعتبارها نهجاً منهجياً وشاملاً وفعالاً من حيث التكلفة لبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ وأمام ارتفاع أسعار الأسمدة والوقود. وشددت على أهمية الحلول التي تقودها الجهات المحلية، ومبادئ الانتقال العادل، وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية التي تنطلق من القاعدة إلى القمة. وحذرت من أن التمويل الخاص الذي يؤدي إلى تراكم الديون قد يحرم الإجراءات المناخية من التمويل. ودعت إلى إلغاء الديون، وإعمال العدالة الضريبية، وإصلاح نظام الإعانات لدعم الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أكدت أن متطلبات الرصد قد تمنع المزارعين ذوي الدخل المنخفض من الحصول على التمويل ومن الاستفادة من نقل التكنولوجيا، ودعت إلى تقديم منح مباشرة، وتيسير نقل التكنولوجيا العادل من الناحية الاجتماعية، وتوفير الدعم لبناء قدرات صغار المزارعين والنساء والشعوب الأصلية والمنظمات المجتمعية بما يدعم جهود التكيف والتخفيف في القطاع الزراعي.

21- وأشارت ممثلة عن فئة منظمات المزارعين والمنظمات الزراعية غير الحكومية إلى أن تغير المناخ واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية يفرضان ضغوطاً متزايدة على الزراعة والأمن الغذائي، وأن الثغرات المستمرة في وسائل التنفيذ تجعل من الصعب، خاصةً على النساء والشباب وصغار المزارعين، توسيع نطاق الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وأكدت أن منظمات المزارعين قد حددت منذ فترة طويلة الاحتياجات على مستوى المزارع، بما في ذلك في مجالات المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والائتمان الميسور التكلفة، والتكنولوجيات المقاومة لتغير المناخ، ولكن تحديد هذه الاحتياجات نادراً ما يُترجم إلى تمويل متاح وحسن التوقيت. وشددت على أهمية إشراك المزارعين كشركاء على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ الخطط المناخية الوطنية وآليات التمويل. ودعت إلى إصدار ولاية مستقبلية في مجال الزراعة لدعم وضع إرشادات تقنية غير ملزمة بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالتكيف، وبناء القدرات في المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى ذلك، ومعالجة مسألة الخسائر والأضرار. ودعت إلى أن تربط البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ المشاريع المسجلة بالتمويل والتعاون والتكنولوجيا، وحثت الأطراف على ترجمة نتائج العمل المشترك إلى تمويل متاح، وحوكمة شاملة للجميع، وتوسيع نطاق تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي.

22- وأكدت ممثل عن فئة منظمات الشعوب الأصلية أن الأمن الغذائي للشعوب الأصلية وسيادتها الغذائية لا ينفصلان عن ثقافتها وهوياتها وعن التنوع البيولوجي وعن حقوقها في الأراضي والمياه والأقاليم. واستشهدت بمثال شعب ياكبي، مشيرة إلى أن المجتمعات الأصلية تمتلك معارف وممارسات عريقة فيما يتصل بحفظ المياه، والحفاظ على البذور، واستصلاح التربة، وإدارة النظم البيئية، وهي معارف وممارسات تسهم في تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، لكنها تواجه تحديات متزايدة نتيجة لمصادرة الأراضي، وتدهور البيئة، وتغير المناخ. وأكدت على مخاوف الشعوب الأصلية بشأن بعض أنشطة التخفيف، بما في ذلك استخراج المعادن اللازمة للانتقال، الأمر الذي قد يهدد المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية، ورحبت بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في إطار عملية الانتقال العادل بموجب

الاتفاقية. ودعت إلى مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعالة في صنع السياسات المتعلقة بالمناخ، وإلى مواصلة العمل في إطار العمل المشترك من خلال برنامج عمل بشأن الزراعة والمنظومات الغذائية يتضمن التزامات أقوى في مجالي التنفيذ والرصد وأولويات من بينها استحداث آلية تمويل وضمانات لحماية حقوق الشعوب الأصلية ومعارفها.

23- وأكدت ممثلة عن فئة المنظمات البحثية والمنظمات غير الحكومية المستقلة أنه، على الرغم من الاعتراف المتزايد بدور الزراعة والمنظومات الغذائية في العمل المناخي، فإن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه المسائل لا يزال دون مستوى الطموحات، لأنه غالباً ما يُنظر إلى وسائل التنفيذ من منظور مجزأ. وشددت على ضرورة اعتبار التمويل، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والبحوث، والابتكار، ونظم المعارف بمثابة عناصرٍ يعزز بعضها بعضاً. وأشارت إلى أن صغار المزارعين والرعاة والشعوب الأصلية والنساء والشباب ما زالوا يواجهون عوائق جمة تحول دون حصولهم على الموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات مناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، مؤكدة على ضرورة تهيئة بيئة مواتية تشمل مؤسسات محلية قوية، وخدمات معلومات مناخية، وشراكات بحثية، وتكنولوجيا أكثر تكيفاً مع الظروف المحلية. وشددت أيضاً على أهمية اتباع نهج متكاملة تدعم تحسين صحة التربة، والإدارة المستدامة للمغذيات، وأنظمة تربية الماشية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتنويع المحاصيل، والأنماط الغذائية المستدامة التي تنتج عنها فوائد إضافية في مجالات التكيف والتخفيف والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي، وشجعت الأطراف على مواءمة الإجراءات المناخية مع أهداف التنوع البيولوجي وإصلاح الأراضي والأمن الغذائي، وعلى التعاون مع الأوساط العلمية في وضع إجراءات مستندة إلى الأدلة وقابلة للتطوير.

24- وأكدت ممثلة عن الفئة المعنية بالمرأة وشؤون النوع الاجتماعي أن تنفيذ إجراءات مناخية فعالة في مجالي الزراعة والأمن الغذائي يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة التي تؤثر على النساء والشعوب الأصلية والشباب والفئات المهمشة الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأراضي. وأشارت إلى أن الإيكولوجيا الزراعية وأنظمة معارف الشعوب الأصلية توفر مسارات مهمة لبناء أنظمة زراعية غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. وشددت على أهمية اتباع نهج محورها الإنسان في مجال التمويل المناخي لدعم الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ دون الاعتماد على أسواق الكربون. ودعت أيضاً إلى تحويل التركيز من الأمن الغذائي إلى السيادة الغذائية، مؤكدة أن إحياء المعارف التقليدية لتحقيق هذه الغاية يعزز استقلالية المجتمعات المحلية ويحسن النتائج الصحية، وحذرت في الوقت نفسه من أن الزراعة الصناعية والأنشطة الاستخراجية الأخرى لا تزال تؤديان إلى تدهور الأراضي وإلى تقويض المنظومات الغذائية المستدامة.

25- وشدد ممثل عن فئة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال والشباب على الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في النهوض بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والنظم الغذائية، مشيراً إلى أن المبادرات التي يقودها الشباب تقدم بالفعل حلولاً عملية على أرض الواقع على الرغم من أنه لا تزال هناك معوقات كبيرة تعترض تنفيذ تلك الحلول وتوسيع نطاقها. وذكر بعض التحديات المتكررة في هذا الصدد، وهي تحديات خُددت أيضاً في مساهمة قدمتها فئة منظمات الأطفال والشباب غير الحكومية إلى البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ⁽¹⁵⁾ وتشمل محدودية فرص الوصول إلى الأراضي، والمعارف التكنولوجية، والدعم في مجال بناء القدرات، والتمويل والتكنولوجيا، فضلاً عن محدودية مشاركة الأطفال والشباب في العمليات السياسية. وأكد أن هذه التحديات تحد من الفرص المتاحة للشباب على الرغم من مشاركتهم

(15) متاحة في <https://docs.unfccc.int/sharm-el-Sheikh-online-portal> (اكتب «YOUNGO» في حقل البحث).

الفعالة في الإجراءات المتعلقة بنظم الأغذية الزراعية. واستناداً إلى أمثلة من الهند ونيجيريا، أوضح السبل التي يمكن بها للشراكات والتعاونيات التي يقودها الشباب، إلى جانب الدعم الموجه، أن تجعل وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي أكثر فعالية وشمولاً للجميع، داعياً إلى زيادة الاعتراف بالشباب، ولا سيما الشباب والشباب من السكان الأصليين وصغار المزارعين، وإشراكهم في عملية صنع السياسات المتعلقة بالمناخ والزراعة.

دال- العمل الذي اضطلعت به المنظمات الدولية والصندوق الأخضر للمناخ ووجهات نظرهما

1- لعروض المقدمة في حلقة النقاش

26- أوضح أحد ممثلي الفاو أن تحول تركيز المنظمة من الزراعة إلى نظم الأغذية الزراعية جاء استجابةً لولاية صادرة عن أعضائها البالغ عددهم 195 عضواً من خلال الإطار الاستراتيجي للفاو للفترة 2022-2031⁽¹⁶⁾، وذلك تلبية للدعوة إلى اتباع نهج شمولي ونظمي المنحى على نحو أكبر للتصدي لتغير المناخ والتحديات الإنمائية. وأشار إلى أن على الرغم من استمرار وجود ثغرات في التمويل المناخي المخصص لنظم الأغذية الزراعية والزراعة على وجه الخصوص، فإن ثمة مؤشرات مشجعة على إحراز تقدم في هذا المجال، مثل زيادة التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الزراعية العامة والجهات الفاعلة المالية الأخرى. وشدد على ضرورة النظر بعناية في نطاق تقديرات التمويل المناخي والمنهجية المستخدمة في إعدادها.

27- ووجه ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الانتباه إلى الطابع المزدوج للزراعة كقطاع شديد التأثير بتغير المناخ وأساسي في الوقت ذاته للحلول المناخية، مؤكداً على الحاجة إلى أطر سياساتية متسقة وفعالة تنهض في الوقت ذاته بالقدرة على الصمود والإنتاجية وخفض الانبعاثات والاستدامة البيئية في هذا القطاع. وأشار إلى الدعم الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحكومات في شكل تحليلات سياساتية مستندة إلى أدلة ومن خلال أدوات مثل قاعدة بيانات جرد السياسات الخاصة بإجراءات التخفيف في قطاعات الزراعة والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي، التي تمكن البلدان من الاستفادة من التجارب السياساتية وتعزز تنفيذ إجراءات التخفيف والتكيف في قطاعات الزراعة والغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي⁽¹⁷⁾. وأقر بالتقدم المحرز في إدماج الزراعة في الاستراتيجيات المناخية وتحسين المعارف المتعلقة بمواطن الضعف وخيارات التكيف ومسارات التخفيف، لكنه أكد أن الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجال الزراعة لا يزال يمثل تحدياً كبيراً، لا سيما بالنسبة إلى صغار المنتجين، في ظل استمرار ثغرات التمويل المناخي وتجزؤ آليات التنفيذ. وشدد على ضرورة النظر إلى الإجراءات المناخية في مجال نظم الأغذية الزراعية في سياق الضغوط الأوسع نطاقاً، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي، والقيود الاقتصادية، والتوترات الجيوسياسية، التي يمكن أن تحول اهتمام الحكومات نحو الأزمات القصيرة الأجل وتقوض الاستثمار المستدام في التحول الطويل الأجل.

28- وأكد ممثل عن البنك الدولي أن النظم الأغذية الزراعية تؤدي دوراً محورياً في تحقيق أهداف اتفاق باريس، مشيراً إلى أن التكيف وحده لا يكفي في ضوء الانبعاثات الهائلة التي ينتجها هذا القطاع. وذكر أيضاً بأن هذا القطاع لا يحصل سوى على حصة ضئيلة من التمويل المناخي العالمي، على الرغم

(16) الفاو. 2021. الإطار الاستراتيجي للفترة 2031-2022. متاح في <https://www.fao.org/strategic-framework/en>

(17) <https://www.oecd.org/en/data/datasets/pima-afolu-policy-inventory-for-mitigation-actions-in-agriculture-forestry-and-other-land-use-sectors.html>

من أهميته في تحقيق أهداف اتفاق باريس. وسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه مجموعة البنك الدولي لتحويل نظام الأغذية الزراعية من خلال تبادل المعارف، وتوفير التمويل، وتيسير تنفيذ الإجراءات المناخية على المستوى القطري، بما في ذلك في إطار مبادرة (AgriConnect)⁽¹⁸⁾ التي تهدف إلى الوصول إلى ما يصل إلى 300 مليون من صغار المزارعين، وكذلك من خلال المنتجات المعرفية⁽¹⁹⁾. وشدد على ضرورة سد الثغرات التي تشوب التمويل المناخي من خلال إعادة توجيه الإعانات الزراعية، وزيادة توفير التمويل المختلط والقائم على النتائج، وحشد الاستثمارات الخاصة. وفي الختام، شدد على أهمية فهم احتياجات البلدان، ودعا إلى إيلاء الأولوية للحلول التي تعود بالنفع على جميع الأطراف، مع التركيز على الفوائد المشتركة مثل فرص العمل والنمو الاقتصادي والتدخلات القابلة للتطوير والمحددة السياق التي تهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة في الأجل الطويل.

2- الردود على الأسئلة

29- رداً على سؤال عما إذا كان ينبغي للتمويل المناخي أن يعترف بالفوائد المتعددة وبقيّمها، أكد ممثل الفاو على أهمية تلبية احتياجات المزارعين والمجتمعات الضعيفة، وتحويل الاهتمام من حجم التمويل المناخي إلى جودته وفعاليته، بما في ذلك مساهمته في حماية التنوع البيولوجي، وإصلاح الأراضي، والأمن الغذائي، وحماية سبل كسب العيش. ورداً على سؤال عن إمكانية فرض ضرائب على الأغذية ذات الانبعاثات الكربونية العالية، أشار ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن تحديد التكاليف الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة يمكن أن يساعد في تحفيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المنخفضة الانبعاثات، وشدد أيضاً على التعقيد الذي يتسم به تطبيق ضرائب على المنتجات الغذائية، مسلطاً الضوء على المخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف، وتأثير ذلك على المستهلكين، والتشوهات التجارية، وعلى ضرورة مراعاة الظروف الوطنية عند تصميم الأدوات الضريبية. ورداً على السؤالين نفسيهما، شدد ممثل البنك الدولي على ضرورة معالجة جميع الانبعاثات من غازات الدفيئة، مشيراً إلى أن إعادة توجيه الإعانات العامة وتوسيع نطاق توفير التمويل المناخي الميسر لمواجهة تغير المناخ يمكن أن ييسر التنمية المنخفضة الانبعاثات والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

30- ورداً على توضيح ممثل أحد الأطراف أن التكلفة يمثل أولوية بالنسبة إلى الزراعة وتعليقه الذي مفاده أن الإنتاج الزراعي يمثل أقل من نصف إجمالي انبعاثات نظام الأغذية الزراعية، أقر ممثل الفاو بانخفاض كثافة الانبعاثات الناتجة عن الإنتاج الزراعي على مدى العقود القليلة الماضية، مشيراً في الوقت نفسه إلى مساهمة هذا القطاع في انبعاثات أكسيد النيتروز والميثان، وشدد على ضرورة أن تركز الإجراءات المناخية على الحلول العملية التي تزيد من قدرة نظم الأغذية الزراعية بأسرها على الصمود في وجه تغير المناخ.

(18) انظر <https://www.worldbank.org/ext/en/agriconnect>.

(19) انظر، مثلاً، Sutton WR, Lotsch A and Prasann A. 2024. *Recipe for a Livable Planet: Achieving Net Zero Emissions in the Agrifood System*. Washington, D.C.: World Bank. متاحة في <http://hdl.handle.net/10986/41468>؛ و Goodman P; Ronchi L and Brandon K. 2025. *Agriculture Rooted in Biodiversity*. Washington, D.C.: World Bank. متاحة في <http://documents.worldbank.org/curated/en/099121125151520319>؛ و Bolton J. 2026. *IFC Approach and Framework for Regenerative Agriculture*. International Finance Corporation. World Bank Group. متاحة في <https://www.ifc.org/en/insights-reports/2026/ifc-approach-and-framework-for-regenerative-agriculture>.

3- العرض الذي قدمه الصندوق الأخضر للمناخ

31- سلط ممثل عن الصندوق الأخضر للمناخ الضوء على النهج القطري التوجه الذي يتبعه الصندوق والذي يركز على دور الدول في دعم الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، مسترشداً في ذلك بالأولويات الوطنية المحددة من خلال المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية والخطط القطاعية ذات الصلة. وأشار إلى أن محفظة الزراعة والأمن الغذائي التابعة للصندوق تضم 197 مشروعاً، بقيمة تمويل مناخي ملتزم بها تبلغ 2,8 بلايين دولار أمريكي. وتعد هذه المشاريع بمثابة نهج متكاملة إزاء المناظر الطبيعية، وهي تراعي أيضاً المياه والصحة وكثيراً ما تراعي منافع النظام الإيكولوجي بما يتجاوز الزراعة والأمن الغذائي. وشدد على أهمية التخطيط المفضي إلى التحول، والابتكار في مجال المناخ، والتمويل المختلط والميسر، والشراكات القوية من أجل تلبية الحاجة إلى توسيع نطاق أفضل الممارسات بما يعود بالنفع على المجتمعات الزراعية القابلة للتأثر بتغير المناخ.

32- وأشار ممثل الصندوق الأخضر للمناخ إلى تزايد الطلب من جانب الدول على مشاريع الزراعة والأمن الغذائي، ولا سيما التدخلات التي تركز على التكيف، مع تحديد التحديات المستمرة المتعلقة بتطوير المشاريع، ومعالجة القيود التي تواجه القدرات المؤسسية، والتعامل مع ترتيبات التمويل المعقدة، وتحسين وصول الجهات الفاعلة المحلية وصغار المزارعين إلى أنواع التمويل المختلفة. وفيما يتعلق بأفاق المستقبل، سلط الضوء على الإمكانيات التي يوفرها دعم جهود التأهب، والكيانات التي تتيح الوصول المباشر، والتمويل المختلط، والحلول القائمة على الطبيعة، لتوسيع نطاق الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وشدد على أهمية تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، والنهج البرنامجية، والمشاركة الواسعة من جانب أصحاب المصلحة، وأكد مجدداً التزام الصندوق بتوسيع نطاق الدعم الذي يقدمه وتعزيز التعاون في إطار عملية الاتفاقية.

33- ورداً على سؤال عن كيفية استجابة الصندوق الأخضر للمناخ لما يُعتمد في إطار عملية الاتفاقية من مقررات تتعلق بالمسائل الزراعية، أكد ممثل الصندوق أن هذه المقررات وثيقة الصلة بالبرامج المستقبلية للصندوق وبتوجهه الاستراتيجي. وأشار إلى أن الصندوق الأخضر للمناخ يعكف حالياً على استعراض الأولويات والأهداف في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعي الزراعة والغابات، استعداداً لدورته البرنامجية الثالثة التي تبدأ اعتباراً من عام 2028. وأكد أن الدروس المستفادة من المشروع التجريبي للمدفوعات القائمة على النتائج في إطار الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+)⁽²⁰⁾، الذي اختتم باعتماد 12 مشروعاً يجري تحليلها حالياً لتحديد فرص تطبيقها على نطاق أوسع، بما يشمل النهج القائمة على الأداء فيما يتعلق بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

34- ورداً على الشواغل التي أثارها الأطراف، شدد ممثل الصندوق الأخضر للمناخ على التعاون الوثيق بين الصندوق ومراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية، وسلط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الوطنية والأولويات القطرية الأخرى في توجيه الدعم الذي يقدمه الصندوق. ورداً على سؤال عن عناصر الاستنتاجات المتعلقة بعمل شرم الشيخ المشترك التي يمكن أن تكون مفيدة لصندوق المناخ الأخضر، أشار إلى أن تحديد الثغرات والأولويات الرئيسية التي تحتاج إلى دعم قد يساعد الصندوق الأخضر وصناديق المناخ الأخرى على مواءمة المساعدات المستقبلية مواءمة أفضل مع الاحتياجات الوطنية وأهداف التنمية الزراعية المستدامة.

(20) انظر <https://www.greenclimate.fund/access-funding/other-funding-options/rfp/redd-plus-pilot>.

رابعاً- موجز المناقشات

ألف- جلسة المقهى العالمي وتقرير الجلسة العامة

1- الهدف والطرائق

35- خلال جلسة المقهى العالمي، أُقيمت 12 محطة لتيسير إجراء مناقشات تفاعلية في إطار مجموعات صغيرة تهدف إلى تحديد أفضل الممارسات لمواجهة التحديات المتعلقة بتحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وركزت بعض المحطات على المسائل المتعلقة بتحديد الاحتياجات والحصول على الدعم المالي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والدعم في مجال بناء القدرات في سياق الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، في حين ركزت محطات أخرى على وجه الخصوص على تلبية احتياجات مختلف الفئات الضعيفة.

36- وفي كل محطة، قدم أحد الخبراء دراسة حالة موجزة توضح تحدياً واحداً أو أكثر يتصل بموضوع المحطة، وتولى ميسر/مقرر توجيه المناقشات المتعلقة بأفضل الممارسات للتصدي لهذه التحديات وقدم تقريراً عن الرسائل الرئيسية المستخلصة من مناقشات محطته خلال الجلسة العامة التي عُقدت في اليوم التالي، على النحو المبين بإيجاز تحت المواضيع ذات الصلة أدناه. وكان الخبراء والميسرون/المقررون من ممثلي الهيئات المنشأة، والجهات الممولة، والكيانات الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية، ورؤاسي مؤتمرات الأطراف في دورتيه الثلاثين والحادية والثلاثين، والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وفئات المراقبين.

37- وترد في المرفق معلومات أوفى عن المواضيع التي تناولتها كل محطة، فضلاً عن أسماء الخبراء والميسرين/المقررين المشاركين.

2- التمويل المناخي

38- في المحطة التي تناولت موضوع تحديد الاحتياجات والحصول على التمويل المناخي في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي، سلط المشاركون الضوء على التحديات المستمرة في مجال القدرات والمتعلقة بالحصول على التمويل المناخي وإدارته، وإعداد المشاريع المتعلقة بالمناخ، وتعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات على المستوى الوطني. وأكد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً وتركيزاً على الإنسان في مجال التمويل المناخي، بما في ذلك نهج الوصول المباشر التي تصل بشكل أفضل إلى صغار المزارعين والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب، مع تمكين المنظمات المحلية من تنفيذ مبادرات واسعة النطاق. وأشار المشاركون أيضاً إلى أن التعبير بشكل أوضح عن الاحتياجات والأولويات من خلال تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساهمات المحددة وطنياً وخطط العمل الوطنية يمكن أن ييسر الحصول على التمويل وأن ربط البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ بآليات التمويل لا يزال محدوداً. وسلط الضوء على التدابير الحالية والمزمع أن يتخذها مرفق البيئة العالمية لتعزيز الإجراءات المناخية التي تقودها الجهات المحلية بما يعود بالنفع على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك آليات الوصول المباشر، وبرنامج المنح الصغيرة، والدعم في مجال بناء القدرات. وشددت المناقشة على ضرورة سد الفجوة بين التمويل المناخي المتاح وقدرة الفئات الضعيفة على الحصول عليه.

39- وفي المحطة التي تناولت موضوع الحصول على التمويل المناخي من أجل التكيف في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ناقش المشاركون المبادرات التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية المعرضة لآثار تغير المناخ على الصمود من خلال تحسين إدارة المياه والأراضي، وبناء قدرات المجتمعات المحلية، وتوفير خدمات المعلومات المناخية، والزراعة المقاومة لتغير المناخ، بما في ذلك نظم

إنتاج الأرز المقاومة لتغير المناخ. وشددت المناقشة على ضرورة إنكاء الوعي بالتطبيقات العملية والنهج التي يتبعها صندوق التكيف وتحسين فهمها. وأشار أيضاً إلى تركيز الصندوق على بناء القدرات في أقل البلدان نمواً والتعلم بين بلدان الجنوب. وقُدمت اقتراحات لتبسيط إجراءات الموافقة على المشاريع واستكشاف سبل التمويل الميسر التي تكمل المنح التي يقدمها الصندوق. وبوجه عام، أكدت المناقشة يتطلب تحديد أولويات واضحة في إطار أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

40- أما ميسر/مقرر المحطة التي تناولت موضوع تأثير الخسائر والأضرار على مجالي الزراعة والأمن الغذائي، فسلط الضوء على الطابع النظامي بشكل لتأثير الخسائر والأضرار المتصلة بالمناخ على نظم الأغذية الزراعية، حيث تتسبب الظواهر الجوية القصوى والعمليات البطيئة الظهور في آثار متعاقبة على سبل كسب العيش والنظم الإيكولوجية والمجتمعات الريفية. وأكد المشاركون على ضرورة تعزيز الوقاية والتأهب والقدرة على الصمود من خلال تدابير التخفيف والتكيف، وأنظمة الإنذار المبكر، والإجراءات الاستباقية، وإدارة مخاطر الكوارث، وتنوع المحاصيل، والإيكولوجيا الزراعية، والتكيف المفضي إلى التحول. وشددوا أيضاً على أهمية توفير تمويل يسهل الوصول إليه ويقوده المجتمع المحلي، بما في ذلك من خلال طرائق الوصول المبسطة والمنح الصغيرة، وناقشوا دور صندوق مواجهة الخسائر والأضرار وآليات التأمين وأنظمة الحماية الاجتماعية الفعالة في مواجهة الصدمات في دعم المجتمعات المتضررة.

41- وفي المحطة المخصصة لموضوع تمويل الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ناقش المشاركون الترتيبات المبتكرة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأعربوا في الوقت ذاته عن مخاوف بشأن المخاطر المرتبطة بأعباء الديون التي تواجه المزارعين، ولا سيما الأشد عرضة منهم لآثار تغير المناخ. وأشار المشاركون إلى أن نُهج التمويل ينبغي أن تدعم التكيف والتخفيف في آن واحد معاً، ودُكرت الإيكولوجيا الزراعية مرات عديدة. وسلطت المناقشة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في التدريب، ومدارس تدريب المزارعين، وبناء قدرات المزارعين فيما يتعلق بنظم المعارف التي تدعم تنوع المحاصيل وكذلك قدرات صانعي السياسات حتى يتمكنوا من الوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الصناديق المتجددة، وحوافز إصلاح الأراضي، وآليات سوق الكربون التي تتضمن ترتيبات منصفة لتقاسم المنافع، وبرامج المشتريات، ومبادرات التمويل الأصغر. وشدد المشاركون كذلك على التكامل بين التمويل العام والتمويل الخاص، مؤكداً على الحاجة المستمرة إلى التمويل القائم على المنح.

42- وفيما يتعلق بإصلاحات نظام الإعانات، شدد المشاركون على أن ربط الحصول على التمويل المناخي الدولي بإصلاحات نظام الإعانات يثير مسائل تتعلق بالحوكمة والسيادة. وسلط المشاركون الضوء على التوترات المحتملة بين الأهداف البيئية واعتبارات الأمن الغذائي عند تخصيص الإعانات. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت المناقشات الضوء على الثغرات المستمرة في البيانات المتعلقة بآثار إصلاحات نظام الإعانات، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى تأثير الجماعات التي لها مصالح مكتسبة في العمليات السياسية. ورأى المشاركون أن الإصلاحات، لكي تكون فعالة، يجب أن تكون تدريجية وطويلة الأمد ومصممة خصيصاً لكل بلد على حدة وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من إطار الانتقال العادل. وأشار المشاركون كذلك إلى الفرصة التي يتيحها توجيه الدعم العام نحو المنافع العامة، بما في حفظ الأراضي، والتنوع البيولوجي، وصحة التربة. وشدد على الحاجة إلى تمويل عام دولي كافٍ وأطر سياساتية مواتية لدعم عمليات التحول المنصفة.

3- تطوير التكنولوجيا ونقلها

43- في المحطة التي تناولت موضوع تطوير التكنولوجيا ونقلها في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، حدد المشاركون مجموعة من التحديات التي تؤثر على الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية، بما في ذلك الصعوبات التي تواجه التقييم المستمر لاحتياجات المزارعين التكنولوجية المتغيرة في ظل تغير الظروف المناخية؛ ومحدودية فرص الحصول على التمويل والتأمين المناسبين؛ والبيئات المواتية؛ والحوافز التي تحول دون توسيع نطاق استخدام التكنولوجيات في السياقات المحلية المتنوعة. وسلط المشاركون الضوء على الممارسات الجيدة في هذا الصدد، بما في ذلك الاشتراك مع أصحاب المصلحة في تصميم التكنولوجيات المنخفضة التكلفة، والاستثمار في علم تغير المناخ، وإسداء المشورة للمزارعين بشأن نتائج البحوث، وتشجيع آليات تبادل الآراء العلمية، واتباع نهج بحثية قائمة على المشاركة ومكيفة مع الظروف المحلية تشارك فيها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتقديم حوافز على الأخذ بالتكنولوجيا، وإنشاء شبكات أقوى للمنتجين، وتطوير التكنولوجيات الرقمية للوصول إلى المناطق النائية، وتحسين الحصول على التمويل الميسور.

44- وفي المحطة التي تناولت موضوع ربط البلدان النامية المعرضة لآثار تغير المناخ بمقدمي المساعدة التقنية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ركزت المناقشات على مثال لبلد نامٍ يريد قياس الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية للخسائر والأضرار في قطاع الزراعة ومعالجتها. وحدد المشاركون العديد من التحديات التي قد تواجهها البلدان النامية المعرضة لآثار تغير المناخ في مثل هذه الحالة، بما في ذلك عدم ملاءمة التكنولوجيات للسياقات المحلية، والثغرات في القدرات والمعارف، والقيود المتعلقة بالملكية الفكرية، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وخلصت المناقشة إلى أن التكنولوجيا وحدها لا يمكن أن تعالج جميع آثار الخسائر والأضرار، لا سيما في الحالات التي يتم فيها بلوغ حدود التكيف. وأشار المشاركون إلى إمكانية تعزيز الأخذ بالتكنولوجيا من خلال النهج التي تقودها المجتمعات المحلية، وتحديد الممارسات المحلية لإعادة اكتشاف الحلول الموجودة، وإدماج المعارف الأصلية في المعارف العلمية، والتعاون بين بلدان الجنوب، وتصميم الحلول تصميمًا شاملاً. وأشار المشاركون إلى أن نجاح الأخذ بالتكنولوجيا يتوقف على مدى تلبية احتياجات المستخدمين النهائيين، وتطوير الحلول بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وتوفير الدعم المالي الكافي لتوسيع نطاق هذه الحلول.

4- بناء القدرات

45- في المحطة التي تناولت موضوع بناء القدرات على تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، حدد المشاركون أربعة تحديات رئيسية تؤثر على تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً ويمكن معالجتها من خلال بناء القدرات، وهي: ضعف التنسيق المؤسسي؛ والثغرات التي تشوب أنظمة الرصد والإبلاغ؛ ومحدودية الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الإجراءات على نطاق واسع؛ وعمليات التنفيذ التي لا تتسم بالشمول الكافي ولا يقودها المجتمع المحلي. وتبادل المشاركون الممارسات الجيدة في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء آليات تنسيق بين الوزارات، واتباع مسارات تشاركية لوضع المساهمات المحددة وطنياً والتعاون مع وزارات التعليم لتعزيز القدرات المستقبلية في مجال رصد الإجراءات المناخية والإبلاغ عنها. وشدد المشاركون على أهمية تبادل المعارف، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعلم بين المزارعين، وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي في سد الثغرات المحددة في مجال بناء القدرات. وتمثلت الرسالة الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة في أن تعزيز القدرة على تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي يتطلب استثماراً مستمراً في بناء القدرات، وأنظمة بيانات محكمة، وتنسيقاً مؤسسياً قوياً، ومشاركة فاعلة من جانب أصحاب المصلحة على جميع المستويات.

46- وفيما يتعلق باحتياجات بناء القدرات في أقل البلدان نمواً، خُددت القدرة على التكيف في قطاع الزراعة كأولوية نظراً لدورها المحوري في حماية سبل كسب العيش والاقتصادات الوطنية والأمن الغذائي. وأكدت المناقشات ضرورة تطوير نظم زراعية قادرة على التكيف مع تغير المناخ ومراعية لآثاره، وذلك من خلال تعزيز قدرات صانعي السياسات والمؤسسات والمجتمعات المحلية على تصميم وتنفيذ إجراءات مناخية فعالة في ظل شدة قابلية التأثر بتغير المناخ. وشدد المشاركون على ضرورة أن تكون مبادرات بناء القدرات مصممة خصيصاً بما يناسب السياقات الوطنية والمحلية، وأن تلبي الاحتياجات المحددة للنساء والشباب والمجتمعات الأصلية والتقليدية، مع تعزيز التكيف والإلام بقضايا المناخ في جميع قطاعات المجتمع، وأن تسترشد بالبحوث في تصميم برامجها. واعتُبر التنسيق الشامل بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك على المستوى دون الوطني، مهماً، وسلط المشاركون الضوء على قيمة التعاون الإقليمي، والتعلم من الأقران، والشراكات البحثية، وآليات تبادل المعارف الأخرى في هذا الصدد. وشُدد على ضرورة دعم جهود بناء القدرات في مجال الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً بتمويل كافٍ وكفالة استمرارها من خلال امتلاك زمامها على الصعيد الوطني.

5- تعزيز القدرات على التكيف ووصول الفئات الضعيفة إلى وسائل التنفيذ

47- في المحطة التي ركزت على صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية والرعاة، أكد المشاركون أن العديد من الحلول المناخية لا تجسد الواقع المحلي والمعارف الأصلية تجسداً كافياً في تصميمها وأن صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية والرعاة يؤدون دوراً رئيسياً في ضمان الأمن الغذائي. وعلى الرغم من تحديد التمويل المناخي باعتباره عنصراً أساسياً لتسريع وتيرة التكيف، فإنه أُشير إلى أن صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية والرعاة ما زالوا يواجهون محدودة توافر التمويل وتحديات تتعلق بالاعتماد وإجراءات إدارية مرهقة في محاولاتهم الحصول على تمويل. وأشير إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي باعتبارهما مثالان جيدان لمقدمي خدمات يعملان على تذليل تلك العقبات. وشُدد على ضرورة بناء القدرات، وتوفير أدوات مالية مصممة بما يلائم الاحتياجات، وتقديم دعم أقوى لمنظمات المزارعين لتمكينها من أداء دورها، ووضع سياسات عامة مواتية تشجع الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، كما شُدد ضرورة الاعتراف بالفئات الضعيفة كشركاء فاعلين في الإجراءات المناخية وإشراكهم بشكل مجد في عمليات صنع السياسات والحوكمة.

48- وعرض خبير المحطة التي تناولت موضوع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تجربة مجتمع تيرينا في البرازيل. فمجتمع تيرينا يشارك في برنامج شراء الأغذية في البرازيل، الذي يمد بموجبه المنتجون من السكان الأصليين بشكل جماعي المدارس والمجتمعات المحلية بالأغذية التقليدية والمنتجة محلياً. وأشار المشاركون إلى أن ذلك يعزز الأمن الغذائي وسبل كسب العيش ويحيي النظم الغذائية التقليدية، ويظهر في الوقت نفسه كيف يمكن للمعارف المتوارثة عبر الأجيال والعمل الجماعي والممارسات الملائمة للسياق المحلي أن تدعم سبل التصدي للتحديات المرتبطة بالمناخ والأمن الغذائي. وأوضحت المناقشة أن آثار تغير المناخ، مثل الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات وندرة المياه، لا تزال تؤثر على إنتاج الغذاء وسبل كسب العيش، وأن القيود البيروقراطية واللغوية والمتعلقة بالنقل والوصول إلى الأسواق تعوق الوصول المباشر إلى التمويل والدعم اللازمين لتعزيز القدرات على التكيف. وشدد المشاركون على أهمية الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ونظم حيازة الأراضي ونظم المعارف الخاصة بها، وتعزيز المشتريات العامة وشبكات البذور التقليدية، وتشجيع النهج الزراعية البيئية، وضمان أن تكون آليات التمويل المناخي وأطر السياسات شاملة للجميع وبقيادة المجتمع المحلي ومراعية لواقع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المتنوع.

49- وفي المحطة التي تناولت موضوع المرأة والشباب، سلط المشاركون الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به النساء والشباب في إحداث تحول في نظام الأغذية الزراعية، وحددوا أيضاً العقبات المستمرة التي تحول دون مشاركتهم فيه، بما في ذلك محدودية فرص الوصول إلى الأراضي والتمويل والموارد، والأطر القانونية والسياساتية التقييدية، وعدم المساواة من حيث النوع الاجتماعي، والفجوات في المهارات والتعليم، وهجرة الشباب ومحدودية مشاركتهم في عمليات الحكم وصنع القرار. وأشار المشاركون إلى أن تغير المناخ يؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والشباب ويمكن أن يؤدي إلى تفاقم العقبات آنفة الذكر. وشددوا على أهمية الاعتراف بالنساء والشباب باعتبارهم عوامل تغيير ومساهمين رئيسيين في تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة وإحداث تحول في نظام الأغذية الزراعية. وأبرزت المناقشة أهمية اتباع نهج متكاملة تراعي احتياجات النوع الاجتماعي والشباب، وتجمع بين الإصلاح السياسي، والحصول على التمويل، والتعليم، وفرص تولي المناصب القيادية، والتغييرات الثقافية التي تهدف إلى تحسين جاذبية الزراعة وتعزيز المشاركة عبر سلاسل قيمة الأغذية الزراعية.

باء - المناقشة العامة

50- أعرب بعض المشاركين عن قلقهم إزاء انخفاض مستويات التمويل المناخي وشددوا على ضرورة تعزيز توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية من أجل تمكينها من رفع مستوى الطموح فيما يتعلق بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. ودعا العديد من المشاركين إلى تحسين فرص الحصول على التمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، ودعم بناء القدرات على تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وأشار إلى خيارات التمويل المبتكرة، بما فيها التأمين وتخفيف عبء الديون والنهج البديلة.

51- وركزت المناقشة كذلك على الحاجة إلى دعم يمكن التنبؤ به وقائم على المنح، بما يشمل إتاحة سبل الحصول المباشر على التمويل المناخي للفئات الضعيفة وفرص تحسين قدرة آليات التمويل على الاستجابة وفعاليتها. وأكد العديد من المشاركين الحاجة إلى وسائل أيسر وأكثر إنصافاً وشمولاً لتنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول المباشر إلى تلك الوسائل للنساء والشعوب الأصلية والشباب وصغار المزارعين.

52- وشدد بعض المشاركين على أهمية التعلم من الأقران، والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، والمشاركة الشاملة، مشيرين إلى الفرص السانحة لتجسيد المناقشات التي دارت خلال جلسة المقهى العالمي في التوجيهات المستقبلية وفي جهود التنفيذ في إطار الاتفاقية واتفاق باريس.

53- وجررت مناقشة موضوعية حول نطاق حلقة العمل والنهج السياسية ذات الصلة بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وشددت أطراف عدة على ضرورة أن يستمر تركيز المناقشات خلال حلقة العمل هذه على الزراعة والأمن الغذائي بدلاً من النهج الأوسع نطاقاً المتعلقة بالأغذية الزراعية أو المنظومات الغذائية. وشدد آخرون على أهمية الأبعاد الأوسع للمنظومة الغذائية في تحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.

54- وأشار العديد من المشاركين إلى أن التكيف يمثل الأولوية القصوى لقطاع الزراعة، حيث شددت إحدى مجموعات الأطراف على أن ذلك ينطبق بوجه خاص على المناطق التي تواجه ندرة المياه والجفاف وتدهور الأراضي وغيرها من الآثار الناجمة عن تغير المناخ. وشدد المشاركون آخرون على أهمية تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ولا سيما في أوساط صغار المزارعين، وتطوير حلول ملائمة للظروف المحلية، وترجمة احتياجات التكيف المحددة إلى إجراءات تنفيذ ملموسة. وأشار أيضاً إلى أن

التركيز الشديد على الحاجة إلى التكيف طوال المناقشات قد يوحي بأن إمكانات التخفيف لم تُستغل بالكامل في بعض المجالات وأنها قد تتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات في المستقبل.

55- وأشار إلى أن العديد من نماذج الإنتاج الزراعي السائدة تتسبب في أضرار غير مقصودة وفي فقدان التنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، وتلوث المياه، وإزالة الغابات، وزيادة الانبعاثات. وفي هذا السياق، سلط العديد من المشاركين الضوء على الدور الذي تؤديه الإجراءات المناخية في مجال الزراعة في تحقيق مكاسب إضافية من بينها حفظ التنوع البيولوجي وحماية سبل كسب العيش في المناطق الريفية. وجرى التشديد أيضاً على أهمية اتباع نهج محددة السياق إزاء تعزيز نظم الأغذية الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ ودعم صغار المزارعين في توفير السلع والخدمات العامة الموائمة لتغير المناخ.

56- وجرى أيضاً مناقشة الإعانات الزراعية والإصلاحات السياسية ذات الصلة، بما في ذلك دورها المحتمل في دعم التحولات المستدامة في قطاع الزراعة، مع التشديد على أهمية مراعاة الظروف الوطنية وأولويات التنمية في هذا الصدد. وأشار بعض المشاركين إلى إمكانية تنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة تحمي المزارعين وسبل كسب عيشهم والأسعار، في حين أعرب آخرون عن مخاوفهم بشأن الآثار المحتملة لإصلاحات الإعانات وآليات التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون على التجارة والأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات ولا تملك موارد كافية تمكنها من التكيف الزراعي.

جيم - التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك

57- اقترحت الأسئلة التالية لتوجيه المناقشة بشأن التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك، مع الترحيب أيضاً بالتدخلات الأوسع نطاقاً:

(أ) ما هي أمثلة أفضل الممارسات المتصلة بالإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي فيما يتعلق بالروابط المتبادلة وأوجه التآزر والتعاون والشراكات التي تهدف إلى تحقيق أهداف العمل المشترك تحقيقاً فعالاً؟

(ب) كيف يمكن للعمل المشترك أن يسهم في دعم إحراز تقدم، والتصدي للتحديات، واغتنام الفرص فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي؟

58- وأكد المشاركون على ضرورة تعزيز التماسك والتنسيق والتعاون بين جميع العمليات المتعلقة بالزراعة، سواء كانت في إطار عملية الاتفاقية أم خارجها. وأشار إلى أن المسائل المتعلقة بالزراعة أضحت تُعالج بشكل متزايد في إطار بنود متعددة من جداول الأعمال وعمليات متعددة، مما يؤكد أهمية تحسين الروابط بين مسارات العمل المختلفة، فضلاً عن عمل الهيئات المنشأة وكيان تشغيل الآلية المالية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وشدد العديد من المشاركين على ضرورة ضمان تجسيد النتائج المتصلة بالزراعة في العمليات ومسارات العمل ذات الصلة في إطار جدول أعمال المناخ الأوسع نطاقاً، والانتقال من تبادل المعلومات إلى ترتيبات التنسيق الأكثر فعالية التي تدعم التنفيذ.

59- وأشار المشاركون إلى أن التقدم المحرز في تحقيق أهداف العمل المشترك حظي بالدعم من خلال حلقات العمل والحوارات وتبادل المعلومات، وحددوا في الوقت ذاته أيضاً التحديات والثغرات المتصلة بالتنسيق والدعم التقني وإشراك أصحاب المصلحة. وشدد العديد من المشاركين على أهمية ضمان مستقبل مجد للعمل المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في إطار الاتفاقية.

60- وسلط المشاركون الضوء على الخيارات المتاحة لتعزيز تنفيذ العمل المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في إطار الاتفاقية وتنسيقه، بما في ذلك من خلال تعزيز الترتيبات المؤسسية، وتحسين التواصل وتبادل المعلومات، وتوطيد الروابط مع الهيئات والآليات ذات الصلة. وأعرب عن آراء متباينة بشأن فائدة وجود مراكز اتصال وطنية معنية بالزراعة والأمن الغذائي، وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة اتخاذ ترتيبات لتعزيز التنسيق بين الهيئات المنشأة والكيانات المالية وغيرها من الكيانات العاملة في إطار الاتفاقية. وشدد بعض المشاركين أيضاً على أهمية تحديد فترة تنفيذ وتطبيق ترتيبات تمويل تجريبية لقطاع الزراعة من خلال الاستفادة من الخبرات المكتسبة من تنفيذ أنشطة الآلية المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD+).

61- وشدد المشاركون على أن الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي يجب أن تجسد الظروف والاحتياجات والأولويات الوطنية، وكذلك الواقع المحلي.

62- وأكد العديد من المشاركين أن تعزيز فرص الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي لا يزال أمراً أساسياً للنهوض بالتنفيذ. وسلطوا الضوء على التحديات المستمرة المرتبطة بالحصول على التمويل المناخي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، مشيرين إلى أن الاهتمام لا ينبغي أن يولى إلى توافر الموارد فحسب بل أيضاً إلى إمكانية الحصول على الدعم، بما في ذلك بالنسبة إلى صغار المزارعين والمجتمعات الضعيفة، وفعاليتها وتقديمه. وشدد المشاركون على أهمية تعزيز مشاركة المؤسسات المالية المعنية ومقدمي التكنولوجيا وشركاء التنفيذ في المشاريع والسياسات والمبادرات المدرجة في البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ.

63- وأكد عدد من المشاركين على أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم الزراعة والأمن الغذائي القادرين على الصمود في وجه تغير المناخ، وشددوا على دور البيانات والبحوث والتكنولوجيات الرقمية والابتكار في توجيه عملية صنع القرار وتحسين تنفيذ الإجراءات المناخية في مجال الزراعة. وفي هذا السياق، شدد على أهمية تعزيز التعاون في إطار العمل المشترك مع طائفة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك المنظمات الدولية والقطاع الخاص والباحثون ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين. وأشار أيضاً إلى إمكانية أن تدعم الزراعة الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في بناء القدرات، وإعداد التقارير، وإشراك الشباب، وتنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وإلى أهمية ضمان الوصول المنصف إلى هذه التكنولوجيات.

64- واعتُبرت البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ أداة مفيدة لتبادل المعلومات عن المشاريع والمبادرات والسياسات وأفضل الممارسات. وأشار المشاركون إلى إمكانية أن تيسر البوابة التعاون، وتحسن الوصول إلى المعلومات، وتدعم التواصل بين الأطراف وأصحاب المصلحة، واقترحوا تعزيز وظائفها التفاعلية من أجل تيسير إقامة الشراكات، والتوفيق بين الأطراف، والتفاعل مع الجهات الفاعلة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتنفيذ.

65- وشدد العديد من المشاركين على أهمية الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي تنفيذاً فعالاً. وأشار في هذا الصدد إلى دور الحكومات والمزارعين والشعوب الأصلية والنساء والشباب ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون وتبادل المعارف والتعلم من الأقران والتعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتسريع تنفيذ النهج الناجحة وتوسيع نطاقها.

خامساً- مسار العمل في المستقبل

- 66- شكلت حلقة العمل فرصة لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وفي سياق التشديد على أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، انخرط المشاركون في مناقشات متعمقة حول العقبات التي تحول دون الوصول إلى وسائل التنفيذ كما انخرطوا في تبادل ثري للآراء بشأن الممارسات الفضلى الكفيلة بتذليل تلك العقبات. وأشارت عدة مداخلات إلى أن جلسة المقهى العالمي أثبتت فعاليتها كنموذج لتيسير مثل هذه المناقشات وتبادلات الآراء، حيث شكلت مثلاً جيداً على السبل التي يمكن بها تيسير تبادلات الآراء بشأن الزراعة والأمن الغذائي في إطار عملية الاتفاقية في المستقبل.
- 67- وأكد المشاركون استمرار وجود ثغرات في الوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي من بينها التمويل المناخي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والدعم في مجال بناء القدرات.
- 68- وشدد العديد من المشاركين على الدور الرئيسي الذي تؤديه البيانات والبحوث والابتكار والوصول المنصف إلى التكنولوجيات في دعم الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.
- 69- وأكد المشاركون أن وسائل التنفيذ ينبغي أن تجسد الأولويات الوطنية والسياقات المحلية وأن تستند إلى المعارف العلمية ومعارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية بما يدعم تنفيذ إجراءات مناخية فعالة في مجالي الزراعة والأمن الغذائي.
- 70- وشدد الكثيرون على الدور الحاسم الذي يؤديه صغار المزارعين وأصحاب المزارع الأسرية والرعاة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب في تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ومع ذلك، أُشير إلى أن هذه الفئات الضعيفة لا تزال تواجه عقبات جمة في الوصول إلى وسائل التنفيذ.
- 71- وسلط المشاركون الضوء على الفرص السانحة لتنفيذ إجراءات مناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي من أجل تحقيق فوائد إضافية في مجالات التكيف، والتخفيف، والأمن الغذائي، وحفظ التنوع البيولوجي، وإصلاح الأراضي، وحماية سبل كسب العيش في المناطق الريفية. وشددوا على ضرورة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أوجه التآزر هذه في سياق تحديد الاحتياجات وتوفير سبل التنفيذ.
- 72- وأكد العديد من المشاركين أهمية البوابة الإلكترونية لعمل شرم الشيخ باعتبارها أداة مفيدة من شأنها أن تيسر تحديد الاحتياجات والوصول إلى وسائل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وأشاروا إلى أهمية استفادة الأطراف والمراقبين على حد سواء منها.
- 73- وشدد المشاركون على أهمية الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تنفيذ الإجراءات المناخية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي تنفيذاً فعالاً. ودعا العديد من المشاركين إلى التنسيق وتبادل المعلومات على نحو أكثر فعالية بين الهيئات المنشأة وكيانات تشغيل الآلية المالية وأصحاب المصلحة الآخرين العاملين في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وجرى التركيز بشدة على التعاون بين الحكومات والمزارعين والشعوب الأصلية والنساء والشباب والمجتمع المدني والباحثين والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، وكذلك على تبادل المعارف والتعلم من الأقران، بما يضمن وصول وسائل التنفيذ إلى من هم في أمس الحاجة إليها.
- 74- وشدد العديد من المشاركين أيضاً على أهمية ضمان مستقبل مجد للعمل المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في إطار الاتفاقية وتعزيز الترتيبات التي تدعم تنفيذ الإجراءات المناخية ذات الصلة وتنسيقها. وأخيراً، شُدد على أهمية ترجمة الدروس المستفادة خلال حلقة العمل إلى توصيات ونتائج مستقبلية في إطار عملية الاتفاقية.

Annex

Overview of discussion stations at the world café session held during the second in-session workshop as part of the Sharm el-Sheikh joint work on implementation of climate action on agriculture and food security*

[English only]

Station	Topic	Expert	Facilitator/Rapporteur
<i>Station 1 Climate finance for agriculture and food security / Enhancing adaptive capacities and improving access to means of implementation of vulnerable groups</i>			
1A	The role of the Financial Mechanism: identifying needs and accessing climate finance	Global Environment Facility (GEF) (Olusola Uchenna Ikuforiji)	FAO (Martial Bernoux)
1B	Enhancing adaptive capacities and improving access to means of implementation of vulnerable groups, with a focus on smallholders, family farmers and pastoralists	Farmers and agricultural NGOs (FARMERS) (Cristian Barraqueta)	COP30 Presidency (Adriana Gabinio)
<i>Station 2 Climate Finance for adaptation and loss and damage in agriculture and food security</i>			
2A	Accessing climate finance for adaptation	Adaptation Fund (Timileyin Oyeade)	Business and industry NGOs (BINGO) (Justin Perrettson)
2B	Addressing loss and damage from climate change	FARMERS (Estrella Penunia Banzuela)	Executive Committee of the Warsaw International Mechanism for Loss and Damage (WIM ExCom) (Jonathan Mai)
<i>Station 3 Innovations in financing climate action on agriculture and food security and repurposing agricultural support</i>			
3A	Financing climate action	BINGO (Marcela Chacon)	Environmental NGOs (ENGO) (Marie Cosquer)
3B	Support subsidy reform	ENGO (Elodie Guillon)	Children and youth NGOs (YOUNGO) (Bruna Santos de Almeida)
<i>Station 4 Technology development and transfer for agriculture and food security</i>			
4A	Technology development and transfer	United Nations Environment Program (UNEP) (Gregory Kohler)	Advisory Board of the Climate Technology Centre and Network (Hortense Traoré Kagambèga)

* Not formally edited or formatted.

4B	Connecting vulnerable developing countries with providers of technical assistance	Santiago Network (Corey Fortin)	FAO (Liva Kaugure)
----	---	---------------------------------	--------------------

Station 5 Capacity-building for agriculture and food security

5A	Capacity-building for agriculture and food security	FAO (Evetta Zenina)	Research and independent NGOs (RINGO) (Glindys Virginia Luciano)
5B	Addressing the capacity-building needs of Least Developed Countries	Least Developed Countries Expert Group (John Payai Manyok)	YOUNGO (Isabel Vander Molen)

Station 6 Enhancing adaptive capacities and improving access to means of implementation of vulnerable groups, with a focus on...

6A	Indigenous Peoples and local communities	Indigenous Peoples organisations (IPO) (Taily Terena)	Facilitative Working Group of the Local Communities and Indigenous Peoples Platform (Angela Ebeleke)
6B	Women and youth	Women and gender constituency (Ndivile Colia Mokoena)	COP31 Presidency Youth Climate Champion (Sally Higgins)